الأمم المتحدة

E/CN.5/2020/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2019
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٩ لاستعراض التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة؛ والأمن الغذائي وتحسين التغذية؛ والحصول على الحماية الاجتماعية الكافية، والعمل اللائق، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ والحوكمة الرشيدة. وتُناقش أيضا الشراكات وتعبئة الموارد، إضافة إلى التقدم المحرز في ضمان تنفيذ منسق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: المستقبل الذي تصبو إليه أفريقيا. ويتضمن التقرير توصيات متعلقة بالسياسات العامة من أجل الإسراع في تحقيق التنمية المطردة في أفريقيا.

* E/CN.5/2020/1.

19-20411 (A) 121219 231219

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – قدمت الشـــراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١، رؤية وإطارا للسـياسـات الهادفة إلى تحقيق التنمية في أفريقيا وإدماجها في الاقتصـاد العالمي. ومنذ ذلك الحين، دُمِجت أهداف الشـراكة في خطة التنمية المسـتدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها اللتين ولدتا زخما إضافيا للعمل من أجل عالم شامل ومزدهر وسلمي لا يُترك فيه أحد خلف الركب، بما في ذلك في أفريقيا. ويسـتعرض هذا التقرير المتواتر عن الأبعاد الاجتماعية للشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الاجتماعية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما يشمل الأهداف المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والعمالة والصحة والأمن الغذائي والشؤون الجنسانية والمياه والصرف الصحي والطاقة والبنية التحتية والحوكمة. ويبين أيضا التقدم الذي أحرزته هيئات الأمم المتحدة في التوصـل إلى نهج شـامل فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا.

ثانيا – لمحة عامة عن التنمية الاجتماعية

٢ – أحرزت أفريقيا تقدما في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، ولكن التقدم كان متفاوتا وبطيئا. وكان تسـعة بلدان أفريقية[١] من بين البلدان التي سـجلت أكبر مظاهر التحسـن على مسـتوى التقدم الاجتماعي منذ عام ٢٠١٤، وفقا للرقم القياسـي للتقدم الاجتماعي، وهو مقياس شـامل للأداء الاجتماعي والبيئي في البلدان يستند إلى ٥١ مؤشرا. بيد أن الكثير من البلدان الأفريقية الأقل نموا لا تزال متأخرة كثيرا، حيث إن تسعة من البلدان الأحد عشر التي سجلت النتيجة الأدنى تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٢].

ألف – الفقر والنمو الشامل

٣ – انخفض فقر الدخل في أفريقيا حيث تراجع معدل الفقر المدقع – نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم – من ٤٥,٥ في المائة إلى ٣٥,١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن الفقر المدقع انخفض بسـرعة كبيرة في شمال أفريقيا من ١٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، كانت وتيرة تراجعه أبطأ بكثير في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى، منتقلاً من ٥٤,٧ في المائة إلى ٤١,٤ في المائة[٣]. ولذلك، تسـجل أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى المسـتوى الأعلى للفقر المدقع في العالم، حيث تدل بيانات عام ٢٠١٨ على أن ٦٠ في المائة تقريبا من بلدانها السـبعة والأربعين تشـهد نسـبا من الفقر المدقع تفوق ٤٠ في المائة، بما يشـمل ٩ بلدان تجاوزت نسـبة الفقر المدقع فيها ٦٠ في المائة[٤]. والفقر المدقع متفشٍّ في أفريقيا حتى في صـفوف الأشـخاص العاملين، ففي عام ٢٠١٨ كان يعيش نحو ثلث العمال (٣٢ في المائة) بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم.

(١) إثيوبيا، وإسواتيني، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وغامبيا، وغانا، وكوت ديفوار.

(٢) انظر Social Progress Imperative, “2019 Social progress index: executive summary”, 2019.

(٣) انظر http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx.

(٤) البنك الدولي، *Sub-Saharan Africa: Macro Poverty Outlook (2019)*.

والغالب أن البلدان التي تعاني من الفقر المدقع بدرجة عالية جدا تكون من بين أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأوضاع هشة(٥).

٤ - ومن خلال منظور متعدد الأبعاد ينظر في أوجه الحرمان التي يعاني منها الناس في مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، يتبين أن فشوّ الفقر أشدّ في أفريقيا. فبالرغم من انخفاض معدل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يمثل نسبة الناس الذين يعانون من الفقر بأبعاد متعددة، انخفاضا ملحوظا، فما زال مرتفعا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ بلغت نسبته المتوسطة ٥٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٩(٦)، متراجعاً من نسبة ٦٠,١ في المائة في عام ٢٠١٧(٧).

٥ - وقد شكل النمو الاقتصادي الذي لا تزال تحفزه صادرات السلع الأساسية والمعادن بشكل رئيسي في العديد من البلدان، عاملا هاما لدعم الحد من فقر الدخل والفقر غير المرتبط بالدخل في أفريقيا. ولكن النمو لم يكن مطردا ولا شاملا. ففي الواقع، تباطأ النمو في الآونة الأخيرة بسبب الانخفاض العالمي في أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى عدد من الآثار الضارة مثل التقشف المالي الذي يحد من قدرة الحكومات على الإنفاق على البرامج الاجتماعية، الأمر الذي يخفض معدل القضاء على الفقر أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يترجم النمو في أفريقيا إلى تحول هيكلي سريع واستحداث لفرص العمل، وقد اقترن بتفاقم عدم المساواة لأنه لم يعد بالفائدة على الجميع. فعلى سبيل المثال، يُستَحدَث عدد قليل من الوظائف عادة في قطاع المعادن ذي رأس المال الكثيف، وهو معزول عن سائر القطاعات الاقتصادية.

٦ - ولا تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تباطؤا في النمو، من نسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨(٨)، بل تواجه أيضا نموا سكانيا مرتفعا. وقد أدى هذان العاملان معا إلى ارتفاع أعداد الناس الذين يعانون من الفقر، على الرغم من انخفاض نسبتهم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع من ٢٨٠ مليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٤١٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، وهو ما يفوق عددهم في سائر أنحاء العالم(٩). وارتفع أيضا عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان مثل إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا.

٧ - وبسبب الارتفاع الأصلي في مستواه وبطء وتيرة انخفاضه، من المتوقع أن تبقى نسبة الفقر المدقع، الذي ارتفع في بعض البلدان، أعلى من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٣٠ في ٢٣ بلدا من بلدان

(٥) الصندوق من أجل السلام، قاعدة بيانات مؤشر الدول الهشة. يمكن الاطلاع عليه في الموقع https://fragilestatesindex.org/.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أوكسفورد للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، "Global Multidimensional Poverty Index 2019: illuminating inequalities", 2019.

(٧) انظر Sabina Alkire and Gisela Robles, "Global Multidimensional Poverty Index 2017", OPHI Policy Briefing, No. 47 (Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2017).

(٨) *التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا لعام ٢٠١٩: السياسة الضريبية من أجل تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.K.2).

(٩) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.6).

أفريقيا جنوب الصحراء[١٠]. ومن دون إجراء تغييرات هامة في السياسة العامة لتسريع جهود القضاء على الفقر، من غير المرجح أن يتمّ القضاء على الفقر في المنطقة بحلول عام ٢٠٣٠.

باء – عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨ – يسجل تفاوت الدخل مستوى مرتفعا في أفريقيا بصورة عامة وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة خاصة. ففي عام ٢٠١٨، تجاوزت معاملات جيني للدخل في ثلثي البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مستوى ٠,٤٠، بينما تسجل بلدان في الجنوب الأفريقي معاملات تفوق مستوى ٠,٥٠ بصورة عامة[١١]. ولوحظ ارتفاع تفاوت الدخل بصرف النظر عن مستوى التنمية في البلدان ويبدو أنه مستمر على الرغم من النمو الاقتصادي وتحسّن مستوى التنمية البشرية التي شهدتها بلدان عديدة في الآونة الأخيرة. وبالمقارنة مع بلدان تقع في مناطق أخرى تُسجَّل فيها مستويات مشابهة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تشهد البلدان الأفريقية المستوى الأعلى من تفاوت الدخل، مما يعني أن تفاوت الدخل في أفريقيا يميل عموما إلى تجاوز تفاوت الدخل في بقية العالم النامي[١٢]. وعلى الرغم من أن تفاوت الدخل لا يرتفع بصورة منهجية في أفريقيا، فإن عدد الأفارقة من أصحاب الثروات الهائلة يزداد فيها. فالأشخاص الثلاثة الأغنى في أفريقيا يملكون ثروة تفوق ما تملكه نسبة ٥٠ في المائة الأفقر من سكان أفريقيا، وتتألف مما يقارب ٦٥٠ مليون شخص[١٣].

٩ – وعدم المساواة في فرص الحصول على العمل اللائق والخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والمياه) والموارد الإنتاجية مثل الأرض والتمويل والبنية التحتية والتكنولوجيا مرتفع أيضا. ويعزى عدم المساواة في الفرص أساسا إلى عدم كفاية الموارد العامة المخصصة لتوفير الخدمات العامة الأساسية وضعف المؤسسات العامة وقلة مواردها وسوء الحوكمة واستمرار التحديات المتعلقة بإدارة تنوع السكان[١٤]. ويشكل تفاعل هذه العوامل حوالي ٤٠ في المائة من التفاوت الإجمالي في الدخل والأصول في القارة[١٥]. ويمثل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والرفاه حصة كبيرة من عدم المساواة في الفرص. فعلى سبيل المثال، تتخلف مستويات المعيشة في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية بصورة شاملة تقريبا.

١٠ – وتشكل المساواة بين الجنسين علامة مهمة أخرى التفاوت. فقد أحرِز تقدم كبير في مجال تمكين المرأة في أفريقيا خلال العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧، أجرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى العدد الأكبر من الإصلاحات (٧١) في القوانين واللوائح من أجل تحسين

---

(١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Development Co-operation Report 2018: Joining Forces to Leave No One Behind* (Paris, OECD Publishing, 2018).

(١١) البنك الدولي، *أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*.

(١٢) انظر Emma Seery, Joab Okanda and Max Lawson, *A Tale of Two Continents: Fighting Inequality in Africa*, Oxfam Briefing Paper (Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Oxfam International, 2019).

(١٣) انظر Abebe Shimeles and Tiguene Nabassaga, "Why is inequality high in Africa?", Working Paper Series, No. 246 (Abidjan, Côte d'Ivoire, African Development Bank, 2017).

(١٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *تقرير الحوكمة في أفريقيا ثالثا: الانتخابات وإدارة التنوع* (أديس أبابا، ٢٠١٣).

(١٥) انظر Shimeles and Nabassaga, "Why is inequality high in Africa?".

المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات مثل السماح بحرية الحركة، وتيسير العودة إلى العمل بعد الحمل، وتحسين فرص النساء في الحصول على الائتمان لإقامة مشاريع أو إدارة أعمال تجارية[١٦]. وفي شمال أفريقيا، ارتفع سن الإناث عند الزواج الأول بشكل ملحوظ إلى ٢٥ سنة في المتوسط، بفضل التقدم المحرز في المستوى التعليمي التي تبلغه النساء وبحثهن عن فرص عمل[١٧]. وقد تحقق تقدم طفيف في مشاركة النساء في برلمانات البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فارتفعت نسبة النساء في المجلسين من ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٢٤,١ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩[١٨].

١١ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المذكورة أعلاه، تستمر الفجوات بين الجنسين على مستوى التمكين. فلا تزال هناك فجوات كبيرة في الإنتاجية والدخل وهي تُكبِّد البلدان الأفريقية تكاليف باهظة[١٩].ولا تزال النساء يتزوجن مبكرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فأكثر من ثلث النساء (٣٧,٢ في المائة) اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاما أقدمن على الاقتران بشريك قبل سن الثامنة عشرة. والحمل المبكر شديد الانتشار أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أنجبت نسبة ٢٧,٨ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاما قبل سن الثامنة عشرة. ولا تقتصر آثار حالات الحمل والأمومة المبكرين على ازدياد مخاطر وفيات الأمهات والرضع، بل هي تحد أيضا من مستوى التعليم لدى الفتيات المراهقات ومن آفاق مستقبلهن المهني. وتشمل المسائل الأخرى التي تواجه النساء والفتيات الأفريقيات المستويات العالية من العنف العائلي أو عنف العشير؛ وقوانين الميراث التمييزية؛ وانخفاض إمكانية الحصول على الأصول المالية والخدمات (مثل فتح حساب مصرفي) والعمل الكريم المدفوع الأجر، والحماية الاجتماعية[٢٠]. وقدِّر مجموع الخسائر في ثروة رأس المال البشري (العائدات المتوقعة) الناجم عن عدم المساواة بين الجنسين بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٤، مما يمثل ١١,٤ في المائة من الثروة الأساس في المنطقة[٢١].

جيم - العمالة

١٢ - لم يُترجم عِقد النمو الاقتصادي القوي الذي شهده العديد من البلدان الأفريقية إلى توفير فرص عمل كثيرة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى ٣,٩ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ من ٣,٤ في عام ٢٠١٨. وعلى النقيض من ذلك، تشير التقديرات إلى أن نمو العمالة سينخفض إلى ٢,٩ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، من ٣ في المائة في عام ٢٠١٨[٢٢]. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفريقيا الذين هم في سن العمل إلى حوالي ١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالمعدل

(١٦) البنك الدولي، "Women, business and the law 2019: a decade of reform", 2019.

(١٧) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تقدم المرأة في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠: الأسر في عالم متغير* (نيويورك، ٢٠١٩).

(١٨) انظر http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.

(١٩) البنك الدولي، *Africa's Pulse*, Volume 20, (Washington, D.C., 2019).

(٢٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تقدم المرأة في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠*.

(٢١) انظر Quentin Wodon and Bénédicte de la Brière, "Unrealized potential: the high cost of gender inequality in earnings", The Cost of Gender Inequality Note, No. 1 (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٢٢) منظمة العمل الدولية، *العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام ٢٠١٩* (جنيف، ٢٠١٩).

الحالي لنمو القوة العاملة، تحتاج أفريقيا إلى توفير حوالي ١٢ مليون فرصة عمل جديدة كل سنة للحيلولة دون زيادة معدل البطالة[٢٣].

١٣ - وبلغ معدل البطالة في أفريقيا ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يظل كما هو حتى عام ٢٠٢٠، حيث بلغ معدل البطالة في شمال أفريقيا (١١,٨ في المائة) ضعف معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٥,٩ في المائة). وانخفاض المعدل في أفريقيا ليس نتيجة للأداء الجيد لسوق العمل، بل بسبب الضغط الذي يدفع الناس إلى القبول بأي فرصة عمل بغض النظر عن ظروف العمل، من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية والهروب من براثن الفقر. ونتيجة لذلك، يشتغل معظم السكان العاملين في فرص عمل هشة وغير رسمية تتسم بانخفاض الأجور، وضعف الجودة، وانعدام الأمن، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية. وفي المتوسط، تشكل نسبة فرص العمل غير الرسمية حوالي ٨٦ في المائة من مجموع فرص العمل في أفريقيا، وهي أعلى نسبة في العالم. ولا يمثل العاملون بأجور ومرتبات إلا ٢٨ في المائة من مجموع العمالة، وحصة شمال أفريقيا في هذه النسبة (٦٩ في المائة) أعلى بكثير من حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٢ في المائة)[٢٤].

١٤ - وفي شمال أفريقيا، يرتفع معدل البطالة بشكل خاص في صفوف الشباب والنساء، حيث إن احتمالات انضمام الشباب إلى صفوف العاطلين عن العمل أكثر من احتمالات انضمام البالغين إليها بمعدل ثلاثة أضعاف ونصف، ومعدل البطالة في صفوف النساء أعلى منه في صفوف الرجال بأكثر من الضعفين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال المرأة أكثر عرضة من الرجل للعمل في القطاع غير الرسمي بسبب زيادة احتمال أن تكون من ضمن العاملين المساهمين من الأسرة. وتشير التقديرات إلى أن ٣٣ في المائة من النساء العاملات من ضمن العاملين المساهمين من الأسرة، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة فقط في صفوف العمال من الرجال.

١٥ - ويتأتى معظم النمو الاقتصادي في أفريقيا من قطاع الصناعات الاستخراجية الكثيفة رأس المال ومن الوظائف في قطاع الخدمات المنخفضة الأجر. ويوفر التحول الهيكلي الكبير للاقتصادات الأفريقية من خلال التصنيع أفضل فرصة لتوفير القدر الكافي من فرص العمل اللائقة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة العمالة واستيعاب النمو المتوقع في القوى العاملة. والزراعة أيضا من المصادر المحتملة لفرص العمل للشباب، ولا سيما بمساعدة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي يمكن أن تسهم في زيادة إنتاجية العمالة الزراعية من خلال قنوات من قبيل الميكنة ورصد أحوال الطقس. ويمكن لهذه التكنولوجيات أيضا تحسين الممارسات الزراعية عن طريق تيسير توسيع نطاق الأسواق وزيادة إمكانية وصول المزارعين إليها[٢٥].

دال - التعليم والصحة

١٦ - رغم الزيادات التي طرأت في الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي مما أدى إلى تحسن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجل أعلى معدلات الاستبعاد

(٢٣) مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠١٩*، (أبيدجان، كوت ديفوار، ٢٠١٩).

(٢٤) منظمة العمل الدولية، *العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية*.

(٢٥) انظر Célestin Monga, Abebe Shimeles and Andinet Woldemichael, eds., *Creating Decent Jobs: Strategies, Policies and Instruments*, Policy Research Document, No. 2 (Abidjan, Côte d'Ivoire, African Development Bank, 2019).

من التعليم. فلم يلتحق بالمدارس في المنطقة في عام ٢٠١٨ إلا نحو خمس (١٩ في المائة) الأطفال في سن التعليم الابتدائي، وأكثر من ثلث (٣٧ في المائة) المراهقين في سن التعليم الإعدادي، وأكثر من نصف (٥٨ في المائة) الشباب في سن التعليم الثانوي. والمعدلات المقابلة أقل من ذلك بكثير في شمال أفريقيا – حيث تبلغ ٩ و ١٤ و ٣٠ في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بالأرقام، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطن لأكثر من نصف (٣٢ مليون) أطفال العالم في سن التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس والبالغ تعدادهم ٥٩ مليون طفل، وحوالي نصف (٢٨ مليون) مراهقي العالم غير الملتحقين بالمدارس والبالغ تعدادهم ٦٢ مليون مراهق، و ٢٧ في المائة (٣٧ مليون) من شباب العالم غير الملتحقين بالمدارس والبالغ تعدادهم ١٣٨ مليون شاب[٢٦].

١٧ - وتتسع أوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم والتحصيل التعليمي، حيث تزداد احتمالات استبعاد الفتيات من التعليم بصورة دائمة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك ٤ ملايين فتاة لن يلتحقن أبدا بالمدارس، مقابل مليوني فتى. وفي شمال أفريقيا، تزداد نسبة حرمان الإناث، حيث إن فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات غير ملتحقات بالمدارس لن تتلقى أبدا أي تعليم رسمي مقارنة بفتى واحد من بين ٢٥ فتى. أما جودة التعليم، فهي متدنية عادة، حيث يصل طالب واحد فقط من بين كل ١٠ طلاب إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات في نهاية التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستمرت نسبة المعلمين المُدَربين في المنطقة في التراجع أيضا منذ عام ٢٠٠٠ حيث لم يحصل على الحد الأدنى اللازم من التدريب إلا ٦٤ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية و ٥٠ في المائة من معلمي المدارس الثانوية في ٢٠١٧.

١٨ - وظلت مسألة توفير التعليم الجيد الشامل للجميع على جدول أعمال العديد من الحكومات الأفريقية، إلا أن النفقات العامة الموجهة نحو تحقيق ذلك الهدف تكون عادة غير كافية، وبالتالي تُستكمل بالإنفاق الخاص وفي بعض الحالات بالمنح الدراسية المخصصة للدراسة داخل البلدان أو في الخارج. وشهدت الآونة الأخيرة اتجاها متناميا لعدد الطلاب الذين يدرسون في الصين والهند، مما يؤكد على الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ عام ٢٠٠٠، يقدم منتدى التعاون الصيني الأفريقي منحا دراسية للتدريب القصير الأجل والدراسات الجامعية الطويلة الأجل في الصين للمهنيين والطلاب الأفريقيين. وارتفع عدد المنح التي تم التعهد بها من ٣٠ ٠٠٠ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى ٥٠ ٠٠٠ في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١[٢٧].

١٩ - وتحسنت الحالة الصحية للسكان في أفريقيا بفضل الاستثمارات التي تستهدف الاحتياجات الصحية الأكثر إلحاحا. ففي الفترتين بين ٢٠١٠-٢٠١٥ و ٢٠١٥-٢٠٢٠، انخفض معدل وفيات الرضع من ٥٦ في كل ١ ٠٠٠ مولود حي إلى ٤٧ في كل ١ ٠٠٠ مولود حي؛ وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٨٤ في كل ١ ٠٠٠ إلى ٧١ في كل ١ ٠٠٠؛ وارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٦٠,٣ إلى ٦٢,٧ سنة[٢٨]. وتراجعت وفيات الأمهات أيضا، حيث انخفضت نسبة وفيات

(٢٦) معهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو)، "New methodology shows that 258 million children, adolescents and youth are out of school"، صحيفة وقائع، الرقم ٥٦، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٢٧) يونيسكو، *التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٩: الهجرة والنزوح والتعليم – بناء الجسور، لا الجدران* (باريس، ٢٠١٨).

(٢٨) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *التوقعات السكانية في العالم لعام ٢٠١٩: تنقيح*، طبعة إلكترونية يمكن الاطلاع عليها في الموقع https://population.un.org/wpp/.

الأمهات بنسبة ٥٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣٨ في المائة في شمال أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن نسبة وفيات الأمهات تسجل مستويات معتدلة الآن في شمال أفريقيا (تقدر بـ ١١٢ حالة وفاة بين الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٧)، فلا تزال مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٥٤٢ حالة وفاة بين الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٧)[٢٩].

٢٠ - وتعد التهابات الجهاز التنفسي السفلي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض الإسهال هي الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفاة. ففيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، سجلت معدلات الاعتلال والوفيات انخفاضا كبيرا بفضل تراجع حالات الإصابة بالملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض الإسهال. ومع ذلك، تحتاج البلدان إلى زيادة التدخلات المرتبطة بالأمراض غير المعدية قبل أن تتحول إلى أسباب رئيسية للاعتلال والوفاة لأن الانخفاضات في حالات الاعتلال والوفاة تسجل أدنى معدلاتها فيما يتصل بهذه الحالات في أفريقيا[٣٠].

٢١ - وتشكل الأمراض الفيروسية القاتلة، مثل مرض فيروس إيبولا، خطرا إضافيا على صحة الأفارقة. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أيدت عشرة بلدان - أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا - إطار عمل مشتركا لتعزيز التعاون عبر الحدود بشأن التأهب لفيروس إيبولا وغيره من الأمراض المتفشية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الآلية بما تتميز به من تقاسم الأصول في تخفيف المعاناة والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحالات تفشي الأمراض[٣١]. ولا يتضمن هذا الإطار أي التزام بتمويل الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها، إلا أن الصندوق الاحتياطي للطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥، يتيح للمنظمة الاستجابة السريعة لتفشي الأمراض، وحالات الطوارئ الصحية، وإنقاذ الأرواح، والحد من التكاليف الطويلة الأجل. وأسهمت الجهات المانحة بمبلغ ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨، أي أكثر من ثلاثة أضعاف مبلغ المساهمات في عام ٢٠١٧.

٢٢ - وهناك انخفاض عموما في جودة الخدمات الصحية وأداء النظام الصحي في أفريقيا. ولا يمكن للبلدان أن توفر إلا ٤٨ في المائة من الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بالصحة لسكانها المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتجاوز أداء نظم الرعاية الصحية ٤٩ في المائة من مستويات أدائها الممكنة. ومن أجل بلوغ غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا يتعين على البلدان أن تعمل على زيادة توافر الخدمات والقضاء على العقبات المالية التي تعوق الحصول على الخدمات

(٢٩) منظمة الصحة العالمية وآخرون، *الاتجاهات المسجلة في وفيات الأمهات في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧* (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩).

(٣٠) المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، *الحالة الصحية في المنطقة الأفريقية: تحليل للحالة والخدمات والنظم الصحية في سياق أهداف التنمية المستدامة* (برازافيل، ٢٠١٨).

(٣١) المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، *''عشرة بلدان أفريقية تقر إطارا للتعاون عبر الحدود في مجال التأهب لتفشي مرض إيبولا والتصدي له''* ، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الصحية فحسب، بل يجب عليها أيضا تحسين أداء نظم الرعاية الصحية حتى تصل إلى الفئات المحرومة من الخدمات[٣٢].

هاء – الأمن الغذائي والزراعة

٢٣ – تزايد الجوع في أفريقيا مع انتشار نقص التغذية، حيث ارتفع نقص التغذية من ١٨,٣ في المائة إلى ١٩,٩ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع معدل الانتشار من ٢٠,٩ في المائة إلى ٢٢,٨ في المائة. كما ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية على نحو مطرد في أفريقيا من ٢١٨ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٦ مليون شخص في عام ٢٠١٨، ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣٣].

٢٤ – أما انعدام الأمن الغذائي، الذي ينظر إلى ما هو أبعد من الجوع ويقيس عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على الغذاء بالقدر الكافي والمغذي، فيسجل مستويات أعلى بكثير، حيث يشمل أكثر من نصف سكان أفريقيا، وهو آخذ في الازدياد أيضا. وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل في مجموع عدد السكان من ٤٨,٣ إلى ٥٢,٥ في المائة في أفريقيا، ومن ٥٤,٢ في المائة إلى ٥٧,٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ٢٢,٩ في المائة إلى ٢٩,٥ في المائة في شمال أفريقيا. وارتفع أيضا عدد الأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا خلال هذه الفترة، من ٥٧٧ مليون إلى ٦٧٦ مليون نسمة، وكان أكثر من ٩٠ في المائة منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٨.

٢٥ – ولا يزال سوء التغذية لدى الأطفال بجميع أشكاله يمثل تحديا، على الرغم من بعض التقدم الذي أحرز مؤخرا. وانخفض انتشار تقزم الأطفال انخفاضا طفيفا من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٨، إلا أن عدد الأطفال المتقزمين زاد من ٥٠,٥ مليونا إلى ٥٨,٨ مليون طفل خلال هذه الفترة. ويساوي الرقم الأخير أكثر من ثلث (٣٩ في المائة) الأطفال المتقزمين في العالم. وبدأت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بزيادة الوزن في التراجع أيضا من ٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، إلا أن أفريقيا تضمنت المنطقتين دون الإقليميتين اللتين سجلتا أعلى معدلات زيادة الوزن بين الأطفال في العالم في عام ٢٠١٨ وهما شمال أفريقيا (١٠,٦ في المائة) والجنوب الأفريقي (١٣ في المائة)[٣٤]،[٣٥].

٢٦ – وتؤكد هذه الاتجاهات على صعوبة القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية في أفريقيابحلول عام ٢٠٣٠. وتعد النزاعات والظواهر الجوية القصوى من بين الأسباب الرئيسية للأزمات

(٣٢) المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، *الحالة الصحية في المنطقة الأفريقية*.

(٣٣) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٩: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي* (روما، ٢٠١٩).

(٣٤) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ”مستويات واتجاهات سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي عن حالة سوء التغذية لدى الأطفال – النتائج الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٦“، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

(٣٥) اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي، ”التقديرات المشتركة عن حالة سوء التغذية لدى الأطفال – النتائج الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٩“، آذار/مارس ٢٠١٩.

الغذائية في القارة. وفي الواقع، تتأثر أفريقيا بشكل غير متناسب بتغير المناخ. ففي العديد من البلدان، التي هي بالفعل أشد دول العالم فقرا وأكثرها هشاشة، أدت فترات الجفاف الطويلة إلى إحداث تحول في الحياة اليومية للمزارعين والمجتمعات المحلية، حيث تكبدوا خسائر كبيرة في المحاصيل والماشية. وتعزى الزيادة الأخيرة في الفقر في أوغندا من ٣٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤١,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى الجفاف وتفشي الآفات[٣٦]. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التباطؤ الاقتصادي إلى تقويض الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما عندما تكون التفاوتات أكبر[٣٧].

٢٧ - ونظرا إلى أن أكثر من نصف السكان في أفريقيا يقيمون في المناطق الريفية، وأن القطاع الزراعي يستأثر بحصة كبيرة من العمالة والناتج، فإن للزراعة دورا محوريا تؤديه في تنمية أفريقيا. فمن خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سُبُل المعيشة لعام ٢٠١٤، التزم القادة الأفارقة بتعزيز الاستثمار في الزراعة عن طريق تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للقطاع الزراعي، وذلك من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل الريفي، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل وزيادة الفرص المتاحة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز القدرة على الصمود. وقد أظهر التقرير الافتتاحي لفترة السنتين لعام ٢٠١٧ المتعلق بتنفيذ إعلان مالابو، الذي يصف أداء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أنه من بين البلدان التي يبلغ عددها ٤٧ والتي أبلغت عن إحراز تقدم، كان ٢٠ بلدا فقط على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الالتزامات الواردة في البرنامج وإعلان مالابو بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٨ - وقد أفضى البرنامج وإعلان مالابو إلى تحقيق نتائج إيجابية في العديد من الدول. وبهدف معالجة التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده السنغال منذ عام ٢٠٠٦ بسبب العديد من الصدمات التي يواجهها قطاعها الزراعي، فإنها قامت، على سبيل المثال، بتخصيص أكثر من ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا لقطاع الزراعة منذ عام ٢٠٠٩ والتزمت بتحويل هذا القطاع. ونفذت السنغال مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في منطقة حوض الفول السوداني، وهي منطقة ارتفعت فيها مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير في أعقاب انخفاض الأسعار العالمية للفول السوداني. وقد نجح المشروع في زيادة تسويق المحاصيل وساعد المزارعين على التحول إلى أنشطة أخرى مثل تربية الدواجن وزراعة الخضروات. وفي الأُسَر المعيشية التي شاركت في هذا المشروع، زاد الدخل المتأتي من المحاصيل وإجمالي الدخل بنسبة ٤٨ و ١١ في المائة على التوالي[٣٨].

واو - الحماية الاجتماعية

٢٩ - تَبيَّن أن الحماية الاجتماعية تؤدي دورا حيويا في الحد من الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي، وكذلك في تحسين القدرة الإنتاجية من خلال تحسين فرص الحصول على الغذاء وخدمات الصحة والتعليم. ومع ذلك، فإن نطاق تغطية الحماية الاجتماعية محدود جدا في أفريقيا حيث لا يحصل سوى ١٨ في المائة من سكانها على استحقاقات الحماية الاجتماعية. وتُوجَّه المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات أساسا نحو كبار السن. ويقتصر الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات

(٣٦) البنك الدولي، *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle*، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٨).

(٣٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٩*.

(٣٨) المرجع نفسه.

إلى حد كبير على العمال في الاقتصاد النظامي (أقل من ١٥ في المائة من الناشطين اقتصاديا) وأُسَرهم. وهناك قدر قليل جدا من الحماية الاجتماعية المتاحة للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير النظامي والأطفال وأمهات الأطفال الحديثي الولادة والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء والعاطلون عن العمل والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويُعدّ الحصول على الرعاية الصحية من أكثر المشاكل إلحاحا التي تحتاج إلى المساعدة الاجتماعية في أفريقيا(٣٩).

٣٠ - وقد جعل معظم البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة الحماية الاجتماعية من الأولويات واعتمدت خطط الحماية الوطنية أو هي بصدد وضعها. وأدمجت بلدان كثيرة أيضا الحماية الاجتماعية في خططها الإنمائية الوطنية. وقد نجحت البلدان التي اتبعت نهجا أكثر شمولية، مثل إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، عن طريق ربط الحماية الاجتماعية بالقطاعات الإنتاجية (مثل الزراعة) وكذلك بالقطاعات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي)، في إحراز تقدم أكبر في مكافحة الفقر والأمن الغذائي(٤٠).

٣١ - بيد أنه لا يزال هناك العديد من التحديات، بما في ذلك الاعتماد الكبير على الجهات المانحة للتمويل وقلة مخصصات الميزانية للحماية الاجتماعية، مما يجعل التمويل غير مستدام ويصعب توسيع نطاقه. وموريشيوس وجنوب أفريقيا هما من بين البلدان الأفريقية القليلة التي تموِّل إنفاقها على الحماية الاجتماعية من خلال الإيرادات الداخلية. وفي المتوسط، لا يشكل هذا الإنفاق، باستثناء الصحة، سوى ٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا.

٣٢ - وفي المستقبل، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر بقدر أكبر في الحماية الاجتماعية وأن تعطي أولوية لتوسيع نطاق هذه الحماية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير النظامي كوسيلة لإضفاء الطابع النظامي على ظروف عملهم وتحسينها. وينبغي أيضا أن تضع خطط للمساعدة الاجتماعية للفئات الضعيفة، وتنفذ نُظُما للتغطية الصحية الشاملة.

زاي - الخدمات والهياكل الأساسية

٣٣ - لا تزال إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المحسنة متدنية جدا في أفريقيا على الرغم من المساعدة الإنمائية الرسمية الكبيرة الموجَّهة نحو هذا القطاع. ففي عام ٢٠١٥، كانت نسبة الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ٢٣,٧ في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكانت نسبة الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على خدمات مناسبة للصرف الصحي ٢٥,١ في المائة في شمال أفريقيا(٤١).

(٣٩) منظمة العمل الدولية، *التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩: توفير الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة* (جنيف، ٢٠١٧).

(٤٠) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٩*.

(٤١) *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا عام ٢٠١٨: من أجل قارة تحقق التحول والقدرة على الصمود* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.K.1).

٣٤ - وهناك عدة مبادرات والتزامات على نطاق أفريقيا لتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة. ويتمثل أحد الالتزامات الخاصة في مبادرة توفير المياه والصرف الصحي في الريف، وهي عبارة عن جهد إقليمي استُهِل في عام ٢٠٠٣ لتحسين الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في المناطق الريفية في أفريقيا. وتَمثَّل الهدف من المبادرة، عندما بدأت بصفتها إطارا للتعاون الإقليمي، في دعم تحقيق الرؤية الأفريقية للمياه والأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم هذه المبادرة الآن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ تسهم في الحد من الفقر من خلال تحسين واستدامة إمكانية حصول المجتمعات الريفية على خدمات المياه والصرف الصحي واستخدامها لها.

٣٥ - وأُحرِز تقدم كبير في زيادة إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في المناطق الريفية في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٧، استفاد من الخدمات الأساسية المتعلقة بمياه الشرب نحو ٢٦٣ مليونا من سكان الأرياف، بينما استفاد ١٢٩ مليونا من خدمات الصرف الصحي وكان لما عدده ٦٧ مليونا مرافق لغسل اليدين بالصابون في المنزل. بيد أن أعدادا كبيرة من الناس في المناطق الريفية في أفريقيا لا تزال تفتقر إلى المياه وخدمات الصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية، بمن في ذلك قرابة ٣٣٩ مليون شخص ممن يفتقرون إلى مياه الشرب الأساسية، و ٤٧٣ مليون شخص ممن يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، و ٥٣٥ مليون شخص ممن يفتقرون إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين في المنزل[٤٢].

٣٦ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، تعاني أفريقيا من رداءة نوعية خدمات الهياكل الأساسية وارتفاع كلفتها بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، مما يحد من الإنتاجية بما يصل إلى نسبة ٤٠ في المائة ويخفض الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة ٢ في المائة في السنة[٤٣]. وفي الوقت الذي كان فيه حوالي ٩ من أصل ١٠ أشخاص يتمتعون بإمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية في العالم في عام ٢٠١٧، كان ٤٤ في المائة فقط من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستفيدون منها، وهو ما يعادل حوالي ٥٧٣ مليون شخص يفتقرون إلى الطاقة الكهربائية[٤٤].

٣٧ - وقد خُصِّص ما يُقدَّر بحوالي ٨١,٦ بليون دولار لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في عام ٢٠١٧، مقابل ٦٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦. غير أن هذا الحجم من الاستثمار لا يزال أقل بكثير من المبلغ المتراوح بين ١٣٠ و ١٧٠ بليون دولار اللازم سنويا بحلول عام ٢٠٢٥ لتتمكن أفريقيا من سد الفجوة القائمة في هياكلها الأساسية. وشكلت الحكومات الوطنية ودون الوطنية في أفريقيا أكبر الجهات المستثمرة، إذ زاد تمويلها من ٣٠,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٣٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، تلتها الاستثمارات الصينية التي ارتفعت من ٦,٤ بلايين دولار إلى ١٩,٤ بليون دولار. وفي أفريقيا، تجتذب البلدان التي لديها ترتيبات مؤسسية سليمة ومشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا استثمارات

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) انظر Programme for Infrastructure Development in Africa and others, "PIDA progress report: summary update", 2018.

(٤٤) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩* (انظر الحاشية ٩).

أكبر مموَّلة من القطاعين العام والخاص على السواء. وتُوفِّر أيضا أدوات مالية جديدة، مثل التمويل المختلط ورأس المال الإنمائي، إضافة إلى الأدوات التقليدية مثل المِنَح والقروض[٤٥].

٣٨ - ويُخصَّص جزء كبير من هذا الاستثمار لدعم برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وهو الإطار القاري للاتحاد الأفريقي المعني بالهياكل الأساسية الإقليمية. ومن أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وزيادة القدرة التنافسية للقارة في الاقتصاد العالمي، يحدد هذا البرنامج أهدافا قصيرة الأجل يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠، وأهدافا متوسطة الأجل يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وأهدافا طويلة الأجل يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٤٠. ومع أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لا تزال صغيرة الحجم، فإنها قد نمت لتبلغ نسبتها ٤,٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت نسبتها ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وتشير التقديرات إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستزيد من قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠ وستعزز الناتج الاقتصادي بمقدار ٢٩ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠[٤٦]. ومع ذلك، يتوقف نجاح منطقة التجارة الحرة على قدرة أفريقيا على تهيئة وإدامة الهياكل الأساسية اللازمة لتيسير تنقل الناس وتدفق السلع بسهولة عبر القارة، وهو ما يُتوقع أن يحققه البرنامج لأنه يتبع نهجا متكاملا في تطوير الهياكل الأساسية.

٣٩ - وتتطلب المرحلة الأولى من خطة العمل ذات الأولوية التابعة للبرنامج، وهي مجموعة من المشاريع والبرامج ذات الأولوية في مجالات الطاقة والنقل وإدارة المياه عبر الحدود وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي ستُنفَّذ خلال عام ٢٠٢٠، استثمارات قدرها ٦٨ بليون دولار. ومن المقرر أن يُوجَّه ما نسبته ٩٥ في المائة من إجمالي التمويل إلى قطاعي الطاقة والنقل، وهما القطاعان اللذان يحتاجان إلى معظم الاستثمارات التحويلية لدعم التجارة والتكامل الأفريقيين وتعزيز النمو وخلق فرص العمل[٤٧]. وحققت المرحلة الأولى من خطة العمل نتائج باهرة، شملت ما يلي: (أ) تشييد ١٦ ٠٦٦ كيلومترا من الطرق و ٤ ٠٧٧ كيلومترا من السكك الحديدية؛ (ب) تشييد ٣ ٥٠٦ كيلومترات من خطوط النقل لشبكة الطاقة الكهربائية؛ (ج) ربط ١٧ بلدا بشبكات كابلات الألياف الضوئية الإقليمية؛ (د) إيجاد ١١٢ ٩٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٤٩ ٤٠٠ فرصة عمل غير مباشرة من خلال تشييد وتشغيل المشاريع المنفذة في إطار البرنامج[٤٨].

حاء - الحوكمة الرشيدة

٤٠ - أنشأ الاتحادُ الأفريقي الآليةَ الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٣، كأداة لرصد الأداء فيما يتعلق بالحوكمة فيما بين الدول الأعضاء ولتطبيق الدروس المستفادة. وقد وُسِّع نطاق ولاية هذه الآلية لتشمل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، فضلا عن قيادة عملية إعداد

(٤٥) انظر Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa - 2017* (أبيدجان، كوت ديفوار ٢٠١٨).

(٤٦) انظر Landry Signé and Ameenah Gurib-Fakim, “The high growth promise of an integrated Africa”, Brookings, 2 August 2019.

(٤٧) انظر https://www.au-pida.org/pida-pap/.

(٤٨) برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وآخرون، ”التقرير المرحلي لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا“.

تقرير الحوكمة في أفريقيا الذي يُقيِّم حالة الحوكمة في أفريقيا. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٩، كان ٣٧ عضوا في الاتحاد الأفريقي قد انضموا إلى الآلية، وخضع ٢١ منهم لاستعراضات(٤٩).

٤١ - واستنادا إلى الآلية، تحسنت عموما حالة الحوكمة في أفريقيا. وسجلت البلدان أكبر المكاسب في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأداء مُرضِيا في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصاديتين وحوكمة الشركات. وسجلت البلدان أقل المكاسب في مجالي الديمقراطية والحوكمة السياسية، رغم أنه لوحظ إحراز بعض التقدم، إذ أصبحت تُجرى في العديد من البلدان انتخابات أكثر انتظاما، ولدى تلك البلدان عدد أكبر من الأحزاب السياسية وحيز سياسي أوسع(٥٠).

٤٢ - ولا تزال الإدارة الجيدة للثروات من الموارد الطبيعية الضخمة اللازمة لإحداث تحول هيكلي للاقتصادات الأفريقية أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية. وتتطلب الحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية أن تتمتع المؤسسات - العامة والخاصة، النظامية وغير النظامية - بالولاية والقدرة على إدارة الموارد بكفاءة، وعلى صياغة سياسات وأنظمة سليمة وتطبيق هذه السياسات والأنظمة وإنفاذها. وتكتسي المساءلة والشفافية أهمية قصوى إذا ما أُريد للمؤسسات وقادتها اتخاذ قرارات سليمة تعود بالنفع على النمو والتنمية في الأجل الطويل في البلدان الأفريقية(٥١).

٤٣ - ويطبق العديد من البلدان الأفريقية حاليا أُطُرا للحوكمة بدعم من البلدان والمؤسسات الدولية المانحة، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المعروفة باسم عملية كيمبرلي. وتضيف هذه الترتيبات طبقة من المساءلة الموجَّهة نحو الخارج التي لا تدعم دائما التعاضد بين المؤسسات المحلية أو التعاون وتبادل ممارسات التعلم فيما بين البلدان الأفريقية، وهو ما ترمي الآلية إلى تعزيزه.

٤٤ - ولا بد من زيادة مشاركة القطاع الخاص كجزء من إصلاحات إدارية أوسع نطاقا لقطاع الموارد الطبيعية. وينبغي أن تُعنى الإصلاحات بإدارة شركات القطاع الخاص العاملة في قطاع الموارد الطبيعية، وقدرة المؤسسات الحكومية على رصد الشركات الخاصة وتنظيمها، ونوعية التشريعات التي ينبغي أن تكون تمكينية وأن تحمي المصلحة العامة، وبمسألة التدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي أن تُدار سلسلة القيمة بأكملها بشفافية وبإشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني.

ثالثا - الشراكات وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية

ألف - الموارد المحلية

٤٥ - لا تزال الموارد المحلية تمثل أهم مصدر لتمويل التنمية وهي أساس الاستدامة المالية والتخطيط الإنمائي، لأنها أكثر قابلية للتنبؤ من التدفقات الخارجية. وتوفر الموارد العامة أيضا قدرة التصرف الذاتي

(٤٩) الاتحاد الأفريقي، *المقررات والإعلانات والقرارات والملتمسات الصادرة عن الدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية الاتحاد* (أديس أبابا، ٢٠١٩).

(٥٠) الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، *تقرير الحوكمة في أفريقيا: تعزيز القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي* (٢٠١٩).

(٥١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *تقرير الحوكمة في أفريقيا خامسا: إدارة الموارد الطبيعية وتعبئة الإيرادات الداخلية من أجل التحول الهيكلي* (أديس أبابا، ٢٠١٨).

والحيز السياساتي لأنها يمكن أن تُنفق بناء على السلطة التقديرية للحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية. أما من حيث الحجم، فهي الآن أكبر مصدر وحيد للإيرادات لدى الحكومات.

٤٦ - وتنهض الضرائب بدور رئيسي في تعبئة الموارد المحلية. ففي عام ٢٠١٧، تلقت أفريقيا أكثر من ٥٢٠ بليون دولار في صورة إيرادات ضريبية محلية (مقابل ٤٣٦,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥) مقابل ١٩٣,٧ بليون دولار وهي قيمة مجموع التدفقات المالية الخارجية (مقابل ١٧٠,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦)[٥٢]. وارتفعت الإيرادات الضريبية في المنطقة (باستثناء تلك التي حُصّلت من قطاع الموارد الطبيعية) من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٧[٥٣]. بيد أن هذه النسبة غير كافية لتلبية الاحتياجات من الإيرادات وهي أقل بكثير من النسبة (٢٤ في المائة) التي حققتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من البلدان الناشئة والنامية. ومن العوامل التي تفسر انخفاض هذه النسبة ضيق القاعدة الضريبية بسبب اتساع نطاق القطاع غير الرسمي وأوجه القصور التي تعتري تحصيل الإيرادات.

٤٧ - ومن أجل تحسين القدرات الضريبية، ينبغي للبلدان الأفريقية، في الأجل المتوسط إلى الطويل، بذل جهود كبيرة لاعتماد موقف مناسب تجاه السياسة المالية، واستعراض وتحسين السياسة الضريبية، وتوسيع نطاق القاعدة الضريبية وتعميقها، وتنفيذ ضرائب متخصصة (مثل الضرائب غير المباشرة لتمويل الرعاية الصحية)، وتحسين تحصيل الإيرادات غير الضريبية، فضلا عن تحسين إدارة الضرائب والتصرف فيها من خلال تطوير وتحديث المؤسسات (عن طريقة الرقمنة على سبيل المثال). ويمكن زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة تتراوح بين ١٢ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، إذا نُفذت الإصلاحات المالية المذكورة أعلاه ومُنع التهرب الضريبي[٥٤].

٤٨ - ويمكن أن يؤدي كبح التدفقات المالية غير المشروعة، التي تمثل مصدرا هائلا لاستنزاف الموارد، ومكافحة الفساد إلى تحقيق زيادة سريعة وكبيرة أيضا في تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تخسر ما بين ٥٠ بليونا و ٨٠ بليون دولار سنويا من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. وتأتي هذه التدفقات في المقام الأول من أنشطة تجارية، مثل التهرب الضريبي، وعدم دقة قيمة الفواتير التجارية، والتعسف في استخدام التسعير التحويلي. وبناء على ذلك، قام عدد كبير من البلدان باستحداث سياسات ومؤسسات فضلا عن سن قوانين لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. إلا أن أهم العوامل المحركة للتغيير الإيجابي هي استمرار الإرادة السياسية والقيادة الخاضعة للمساءلة[٥٥].

باء - التدفقات الخاصة

٤٩ - التحويلات المالية هي أكبر مصدر للتدفقات الرأسمالية الخاصة إلى أفريقيا وما يقرب من ضعف مبلغ استثمارات الحافظة فيها. وتستمر التحويلات المالية في النمو، فبلغت ٦٩ بليون دولار في عام ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٦٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وفي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، زادت

(٥٢) مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٩* (انظر الحاشية ٢٣).

(٥٣) *تقرير تمويل التنمية المستدامة ٢٠١٩* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.7).

(٥٤) *التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا ٢٠١٩* (انظر الحاشية ٨).

(٥٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ”تعبئة الموارد المحلية: مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة“، مذكرة الدعوة، ٢٠١٩.

التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تتجاوز ٩ في المائة، مرتفعةً من ٤٢ بليون دولار إلى ٤٦ بليون دولار، وإلى شمال أفريقيا منتقلةً من ٥٧ بليون دولار إلى ٦٢ بليون دولار[٥٦]. أما التحويلات المالية التي يتلقاها معظم البلدان الأفريقية من خلال القنوات الرسمية، فهي تتجاوز الآن ما تتلقاه من مساعدة إنمائية رسمية وما تستقبله من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحويلات المالية المحولة عن طريق القنوات غير الرسمية يمكن أن تساوي نصف التحويلات المالية المحولة عبر القنوات الرسمية. أما الارتفاع الشديد في تكاليف التحويل ومحدودية الخدمات المصرفية داخل أفريقيا، فإنها لا تشجع الناس على إرسال التحويلات المالية عن طريق القنوات الرسمية، ولذلك ينبغي أن توضع سياسات ولوائح ملائمة لتقليل تكاليف تحويل الأموال، وإصلاح النظم المالية، وتحسين شفافية الاستثمارات القائمة على التحويلات المالية في أفريقيا من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من تدفقات التحويلات المالية، التي تشكل مصادر بالغة الأهمية لتمويل التنمية[٥٧]. ونيجيريا هي أكبر متلق لتدفقات التحويلات المالية، فقد تلقت ٢٤,٣ بليون دولار في صورة تحويلات مالية رسمية في عام ٢٠١٨.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أعلى مستوياتها التي حققتها في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٥٨,١ بليون دولار إلى أدنى مستوى لها في خلال ١٠ سنوات بمبلغ ٤١,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٧. والأزمة المالية العالمية سبب رئيسي لهذه الانخفاضات، إلى جانب التراجع في الطلب على السلع الأساسية الأولية وأسعارها العالمية، والتوترات في مجال التجارة العالمية. وظل المستثمرون أيضا يعملون على إعادة توازن محافظهم الاستثمارية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة.

جيم - التعاون الإنمائي

٥١ - لا تزال المعونة تمثل مصدرا حيويا للتمويل من أجل التنمية في أفريقيا، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وللأسف، انخفضت المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٨، ولا سيما المقدمة إلى أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية التي هي في أمس الحاجة إليه. وبعد أن ارتفعت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بنسبة ٣,٩ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧[٥٨]، تراجعت تلك التدفقات، ولا سيما الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨[٥٩]. وفي عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا ٥١,٨ مليون دولار. غير أن معظم المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ظلت أقل بكثير من الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٧، كانت أكبر عشر جهات مانحة، والتي قامت بصرف ٨٠ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والرابطة الإنمائية

(٥٦) انظر Global Knowledge Partnership on Migration and Development, "Migration and remittances: recent developments and outlook", Migration and Development Brief, April 2019.

(٥٧) مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٩* (انظر الحاشية ٢٣).

(٥٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Development aid at a glance: statistics by region - Africa", 2019.

(٥٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries", 4 October 2019.

الدولية التابعة للبنك الدولي والمملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، وألمانيا والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومصرف التنمية الأفريقي وفرنسا واليابان وكندا. أما أكبر البلدان من حيث الاستفادة من المساعدة، والتي تلقت ما يقرب من نصف صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، فكانت إثيوبيا ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا والمغرب وموزامبيق والصومال. وتقوم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نحو متزايد بتوجيه المساعدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال المنظمات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني(٦٠).

٥٣ - وبجانب المساعدة الإنمائية التقليدية، تكتسي التدفقات الواردة من المؤسسات الخاصة أهمية متزايدة، وبخاصة قطاعات الصحة والسكان والصحة الإنجابية. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آخذ في الاتساع وكذلك التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات القارية (الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي) وهيئات الأمم المتحدة، والتي تضطلع جميعها بدور أساسي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، أسهمت الوحدة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إقامة شراكة استراتيجية للاتحاد الأفريقي بين أفريقيا والدول الناشئ. وتعمل الوحدة مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية على تصميم الإطار السياساتي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب(٦١).

٥٤ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون بين البلدان الأفريقية أو بين أفريقيا وبلدان الجنوب. ومن الأمثلة على التعاون بين البلدان الأفريقية في قطاع التعليم وبناء القدرات، مشروع ممول تمويلا مشتركا من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، يعمل على مواءمة التعليم الجامعي في جميع أنحاء غرب أفريقيا؛ والبرنامج الجزائري للمنح الدراسية الذي قدم ٤٧٦ ٣١ منحة دراسية إلى طلاب من بلدان أفريقية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥؛ والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات التي تقوم ببناء القدرات البشرية والمؤسسية من أجل الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

دال - تخفيف عبء الديون

٥٥ - تخفيف عبء الديون جزء من المساعدة الإنمائية التي تستهدف البلدان المنخفضة الدخل. وغايته التحقق من الحفاظ على القدرة على تحمل الديون على مر الزمن. وحتى الآن، استفاد ٣٠ بلدا أفريقيا من التخفيف الكامل لعبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وصيغتها المطوَّرة المسماة المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وقد أدت هاتان المبادرتان، المشروطتان بالإدارة الاقتصادية السليمة واستراتيجيات الحد من الفقر، إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض متوسط مستوى الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣١ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو معدل أدنى بكثير من المستويات التي كانت موجودة قبل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتمكنت البلدان الأفريقية، بفضل الأموال الإضافية، من زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسين إدارة الديون، مما أسهم في الحد من الفقر. وهناك

(٦٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Development Co-operation Report 2018* (انظر الحاشية ١٠).

(٦١) المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة العمل الدولية، ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تهيئة العمل اللائق في أفريقيا''، آذار/مارس ٢٠١٧.

ثلاثة بلدان إضافية – هي إريتريا والسودان والصومال – مؤهلة للاستفادة من المساعدة التي تقدمها المبادرة. فالسودان والصومال عليهما متأخرات كبيرة يتعين تسويتها قبل أن يتمكن البلدان من الشروع في الاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرتين المذكورتين آنفا(٦٢).

٥٦ - وخلال السنوات الأخيرة، ظهر تزايد مواطن الضعف المرتبطة بالديون والقدرة على سدادها بوصفهما من الشواغل الرئيسية. فقد شهد الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفاعا مستمرا، مما يضع عددا متزايدا من البلدان في حالة مديونية حرجة. وارتفع متوسط نسبة الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٨. وهذه المديونية العامة المتزايدة تغذيها الديون المحلية والخارجية على حد سواء. وفي عام ٢٠١٨، كان ما يقرب من نصف البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إما واقعا في حالة مديونية حرجة وإما مهددا جدا بالوقوع فيها، مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة قبل خمس سنوات، بما في ذلك معظم البلدان التي استفادت من الجهود المبذولة لتخفيف عبء الديون السابقة(٦٣).

٥٧ - وينبغي للحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية أن تتخذ ما يلزم من خطوات لمعالجة أي مواطن ضعف واحتواء مخاطر الأزمات النُّظمية، بما في ذلك اتخاذ خطوات جريئة لتعزيز الحوكمة في تحصيل الإيرادات الضريبية، وهو ما من شأنه أن يخفض الحاجة إلى تمويل الديون. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الدولية المتضافرة والتعاون من أجل مكافحة تدفقات رأس المال غير المشروعة وإعادة الأموال المسروقة سوف تساعد بقدر كبير في الحد من الاحتياجات للتمويل الإنمائي. وينبغي أيضا إمداد المصارف الإنمائية بالمزيد من رؤوس الأموال حتى يتسنى لها القيام بدور أكبر في تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا في شكل قروض لبناء الهياكل الأساسية التي تضطلع بدور كبير في ارتفاع ديون أفريقيا(٦٤).

رابعا - تعزيز التنفيذ المنسق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

٥٨ - يسلط هذا الفرع الضوء على الأنشطة الجارية والتدخلات المحددة المنفذة (عادة بصورة مشتركة) من جانب كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على ثلاثة مجالات مواضيعية مشتركة لإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ألف - الدعوة من أجل التنفيذ المشترك

٥٩ - يستلزم التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣ حملة قوية ومستدامة لتوعية المسؤولين عن وضع السياسات والجمهور على نطاق أوسع. وينبغي أن يكون هناك فهم جيد لمحتوى الخطتين وأهميتهما بالنسبة إلى السياقات والأولويات القطرية. ويشترك الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة

(٦٢) صندوق النقد الدولي، "Debt relief under the heavily indebted poor countries (HIPC) initiative"، صحيفة وقائع، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٣) انظر Carlos Lopes, *Africa in Transformation: Economic Development in the Age of Doubt* (Cham, Switzerland, Palgrave MacMillan, 2019).

(٦٤) صندوق النقد الدولي، "تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".

الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر تقرير سنوي يبين القدر الكبير من أوجه التآزر والتكامل بين الخطتين(٦٥).

٦٠ - ويقدم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الدعم إلى مديرية المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ استراتيجية الاتصالات الخاصة بخطة عام ٢٠٦٣ مع ضمان الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠. وقد قُدم هذا الدعم من خلال اجتماعات رفيعة المستوى من قبيل الاجتماعات التي تعقد خلال سلسلة حوارات أفريقيا التي ينظمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كل سنة، وتوفر منتديات للدعوة إلى التنفيذ الفعال والقائم على النتائج لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٦١ - ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء في تعزيز التنفيذ الميداني لجوانب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ المتعلقة بالتحول الاقتصادي، والتمويل والتنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق أنشطة الدعوة في مجال السياسات، والمشاركة في الفعاليات، والمساعدة التقنية لصياغة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للقطاع الخاص، والدعم المناسب لإدارة الشؤون الاقتصادية وإدارة التجارة والصناعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية ومبادرات الاستثمار المؤثر. ويهدف مركز التميز إلى أن يصبح المنتدى الإقليمي الأول في أفريقيا للقيادة الفكرية واتخاذ إجراءات بشأن الأعمال التجارية الشاملة والأسواق الشاملة، وتحديد وتيسير وتكرار أفضل الممارسات والابتكار في مجال السياسة والبرمجة والشراكات، وذلك بغاية الوصول إلى الهدف الأساس وهو تعزيز النمو الشامل والتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا(٦٦).

باء - تعزيز القدرات الوطنية

٦٢ - تستمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في قيادة عملية لوضع مجموعة متكاملة لأدوات التخطيط والإبلاغ من شأنها مواءمة إدراج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية، والحد من تكاليف العمليات المتعلقة بالإبلاغ عن الخطتين، وتتبُّع الأداء بشأن الخطط الإنمائية الوطنية والخطط الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومقارنةً بمجموعات الأدوات القائمة، تتميز المجموعة المتكاملة لأدوات التخطيط والإبلاغ بكونها شاملة ومحددة ومرنة وتطلعية وقائمة على الإنترنت وقادرة على تتبُّع التقدم المحرز في الخطتين. وقد اختُبِرت مجموعة الأدوات هذه باستخدام البيانات المستمدة من إطار نتائج خطة إثيوبيا الثانية للنمو والتحول للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩(٦٧).

٦٣ - وقد وَضَعَ البرنامج الإنمائي أداة ومذكرة إرشادية بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ واتفاق باريس وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الخطط

(٦٥) *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا عام ٢٠١٨* (انظر الحاشية ٤١).

(٦٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "African Inclusive Markets Excellence Centre Primer"، ٢٠١٦.

(٦٧) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "دمج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الخطط الانمائية الوطنية: المسائل الناشئة بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نموا"، تموز/يوليه ٢٠١٧.

الإنمائية الوطنية وغيرها من الأُطُر السياساتية أو الاستراتيجية. وتُستخدَم التقارير السنوية الوطنية والتقارير السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والبرنامج الإنمائي كآلية للرصد والتقييم.

٦٤ - وتضيف آليات التنسيق دون الإقليمي، التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بُعْدا جديدا إلى الأنشطة المنسَّقة والمشتركة على الصعيد دون الإقليمي التي تعززها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بدعم تقني ومالي من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتفق المشاركون في الاجتماع السادس لآليات التنسيق دون الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا على خريطة طريق منقَّحة مشتركة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتشمل خمسة مجالات مواضيعية هي: (أ) إذكاء الوعي والقيام بأنشطة الدعوة والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ (ب) والعمالة؛ (ج) والأمن الغذائي؛ (د) وتغير المناخ؛ (هـ) والتكامل الإقليمي، بما في ذلك تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتضمن إطار التنفيذ والرصد خططا مفصلة لكل مجال من هذه المجالات المواضيعية.

٦٥ - وما فتئت أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تقدم الدعم إلى البلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وقُدِّم هذا الدعم من خلال وضع دليل عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية وتقديمها، وتنظيم حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء للتوعية بالخطتين، والإبلاغ عن كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في مناهج مدارس الإدارة العامة. وفي كل عام، تحسنت تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية من الناحية النوعية مع قيام البلدان بإضافة مزيد من التحليل إلى وصف التقدم المحرز في تقاريرها. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، أجرى ٣٦ بلدا أفريقيا استعراضا وطنيا طوعيا، وشمل ذلك مشاركة ١٦ بلدا للمرة الأولى في عام ٢٠١٩[٦٨].

٦٦ - واتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على العمل معا بشأن تعزيز القدرات الإحصائية لأن العديد من البلدان الأفريقية لديها حاليا قدرات محدودة على إنتاج بيانات دقيقة ومصنفة في الوقت المناسب وطرائق محدودة لتقديم البيانات إلى صانعي السياسات والجهات المعنية الأخرى في شكل قابل للاستخدام. ومن خلال النظام الإحصائي الأفريقي، تأمل البلدان الأفريقية في توليد معلومات إحصائية موثوقة ومتسقة في الوقت المناسب، بحيث تغطي جميع جوانب التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأفريقيا. بيد أن النظام الإحصائي الأفريقي يواجه عددا من التحديات، وتشترك كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب المدربين من أجل إدماج استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وهي جهد يُبذَل على نطاق القارة لمعالجة هذه التحديات ودعم خطة التكامل الأفريقي، في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وفي الاستراتيجيات الإقليمية لتطوير الإحصاءات.

(٦٨) انظر www.un.org/en/africa/osaa/events/2019/hlpf.shtml.

جيم – أُطُر الرصد والإبلاغ المتكاملة

٦٧ – تشكل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي الإطار الذي تعمل من خلاله منظومة الأمم المتحدة بشكل جماعي في دعم أولويات الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتقوم حاليا أمانة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم الخدمات لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وقد اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على برنامج عمل مشترك لمجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، أُوصي بأن تقوم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمي بوضع إطار تشغيلي وقائم على النتائج للرصد والتقييم يُدمِج نموذج إبلاغ مناسب لقياس التقدم المحرز في التنفيذ في مجالات الأولوية المتفق عليها على نحو فعال.

٦٨ – ويقدم العديد من كيانات الأمم المتحدة بالفعل الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن وضع أُطُر متكاملة للرصد والإبلاغ. وتنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة حاليا مشروعا مدعوما من حساب التنمية بشأن تعزيز قدرات البلدان على رصد أهداف التنمية المستدامة. ويضم هذا المشروع ثلاثة عناصر هي: (أ) استحداث منهجية لتقييم القدرات الإحصائية، يجري تنفيذها حاليا في ستة بلدان أفريقية؛ (ب) إعداد مبادئ وتوجيهات مقترحة لإنشاء منصات الإبلاغ الوطني، جرى إعدادها ومناقشتها خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٨؛ (ج) توفير التدريب والتوجيه بشأن تنفيذ تبادل البيانات الإحصائية والوصفية لنشر البيانات في البلدان الأفريقية.

٦٩ – إضافة إلى ذلك، كلف قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦ الأمم المتحدة برصد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية من أجل تنمية أفريقيا. وطلب القرار نفسه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن آلية الرصد كل سنتين، وعَيَّن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يعمل بمثابة أمانة للاستعراض، بالتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ضمن الإطار المؤسسي لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية التابعة للأمم المتحدة. ويقدم التقرير بيانات وتحليلات مستكملة عن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية (الشركاء التقليديون والجدد والناشئون) لدعم التنمية المستدامة في أفريقيا. كما يسهم التقرير في متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي عن طريق تقديم مدخلات مفيدة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فضلا عن دعم مشاركة البلدان الأفريقية في هذا المنتدى.

٧٠ – وتشترك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كذلك، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، في تنظيم حلقات عمل للمعاهد الإحصائية الوطنية في شمال أفريقيا بشأن المفاهيم والمنهجيات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ ذات الصلة بشمال أفريقيا. ويقدم الشركاء الخدمات الاستشارية إلى المعاهد الإحصائية الوطنية حسب الاقتضاء، وذلك لزيادة الوعي بمؤشرات الخطتين وبناء القدرات على الإبلاغ عن التقدم المحرز في أفريقيا.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٧١ – **أدت خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إحراز التقدم وتغيير طريقة تفكير الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية في الفجوات والتحديات المتعلقة**

بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وعلى مدى العقد الماضي، أُحرِز تقدم في مجالات من قبيل تحسين مستويات المعيشة والحوكمة. غير أن التقدم لا يزال بطيئا وغير متكافئ، ولا سيما في الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وفي ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

٧٢ - ولمواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا وتحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، قد ترغب اللجنة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل إعطاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات التي تحفز النمو الشامل والمستدام من خلال التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر المدقع والجوع، ومكافحة عدم المساواة، وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛

(ب) ينبغي للقادة الحكوميين وصانعي القرار على الصُعُد الوطني والمحلي والإقليمي أن يستمروا في مناصرة الحوكمة الرشيدة والتركيز على توفير السلع والخدمات العامة – وتشمل التعليم الشامل، والتغطية الصحية الشاملة، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا، والخدمات والهياكل الأساسية – التي يحق لكل مواطن أن يتوقع الحصول عليها؛

(ج) ينبغي للكيانات ذات الصلة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين المعاد تنشيطه وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلا عن كيانات الاتحاد الأفريقي، أن تساعد وتدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك بإدماج هاتين الخطتين في أُطُر التخطيط الوطنية؛ وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل مساعدة البلدان في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ورصد نُظُم الحماية الاجتماعية لدعم الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية؛

(د) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها إلى أفريقيا على نحو منسق ومتسق، بسُبُل منها آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومجموعاتها التي أُعيدت مواءمتها، من أجل تحسين اتساق السياسات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن توائم دعمها لرصد النتائج والإبلاغ عنها من أجل خفض تكاليف العمليات، وتجنب ازدواجية الجهود، وتحسين فعالية الموارد المتاحة؛

(هـ) ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تواصل إقامة تنسيق أكثر رسمية واتساقا فيما بينها. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنفيذ ولايتها، التي تشمل تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، من خلال تقاسم قدراتها المتعلقة بالبحوث في مجال السياسات وتطوير المنتجات المعرفية على سبيل المثال.